تقرير عن اللقاء العلمي السنوي للجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

المنعقد في الفترة ما بين ٢٥-٢٦ جمادى الآخرة ١٤٣١هـ بمبنى المؤتمرات والتعليم المستمر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تقرير عن اللقاء العلمي السنوي للجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

إعداد

د. محمد بن سعيد الزهراني

أستاذ الخدمة الاجتماعية المساعد

كلية العلوم الاجتماعية / جامعة أم القرى

لقد شرفت بالمشاركة في اللقاء العلمي السنوي للجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بعنوان: (**التحضر ومشكلات المدن في دول مجلس التعاون الخليجي**) المنعقد في الفترة ما بين ٢٥- ٢٦ جمادى الآخرة ١٤٣١هـ بمبنى المؤتمرات والتعليم المستمر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. هذا اللقاء حظي بموافقة المقام السامي الكريم رقم ١١٦٦/ م ب بتاريخ ١٤٣٠/٢/٩هـ على إقامته تحت عنوان " التحضر ومشكلات المدن في دول مجلس التعاون الخليجي" والذي سعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

١) معرفة عوامل التحضر في دول مجلس التعاون.

٢) بيان مستويات التحضر في دول المجلس.

٣) بيان التأثيرات الاجتماعية لحياة المدينة.

٤) معرفة ما تبقى من حياة سكان الأرياف والبوادي الذين استقروا في المدن.

٥) دراسة أهم مشكلات المدن والتي منها: مشكلة الإسكان، ومشكلات ذوي الاحتياجات الخاصة، ومشكلات الزحام، ومشكلات التسول، ومشكلات الجريمة، ومشكلات التلوث، وغيرها من المشكلات الحضرية.

وقد نوقش في هذا اللقاء (٢٥) خمسة وعشرين بحثاً، عرضت في ست جلسات تم فيها تناول المحاور التالية:

المحور الأول: تاريخ ومستويات التحضر في دول مجلس التعاون.

المحور الثاني: الجوانب الاجتماعية لحياة المدينة.

المحور الثالث: مشكلات الحياة الحضرية.

المحور الرابع: أوضاع ذوي الاحتياجات الخاصة في المدن الحضرية.

كما توصل هذا اللقاء من خلال الباحثين والحضور إلى التوصيات التالية:

أولاً: في مجال التخطيط والتنمية العمرانية:

١) إيجاد آليات تنظيمية مناسبة لضبط وتوجيه التحضر من خلال التأكيد على تنمية تقسيم العمل الإقليمي بواسطة تهيئة الفرص التي تعمل على استثمار الخصائص الاقتصادية للمناطق لتكون عوامل جذب واستقرار للقوى الوطنية وتنويع مصادر الدخل في المجتمع، وتشجيع الهجرة العكسية إلى المناطق الريفية.

٢) تطوير التشريعات والأنظمة والاستراتيجيات التي تؤكد على المواءمة والتوازن في اتجاهات النمو، بحيث يسير النمو بشكل متوازن بين القطاعات التدريبية "الجامعات ومؤسسات التعليم والتدريب" وبين القطاعات الاقتصادية ومتطلبات سوق العمل من جانب وبين الأجهزة التنظيمية "مؤسسات العدالة الجنائية" والمنوط بها حفظ المجتمع والحرص على أمنه واستقراره.

٣) العمل على استكمال البنية التحتية في المدن الخليجية، مثل: الصرف الصحي، ومجاري السيول، والتوسع في المساحات الخضراء.

٤) إيجاد شبكات للنقل العام بأنواعه المختلفة لتخفيف الزحام والتلوث.

٥) تخصيص بعض الأراضي لإقامة أوقاف عليها من قبل المقتدرين من رجال الأعمال، وتحديد مجالات الأوقاف التي يمكن إقامة تلك المشروعات عليها، مثل التدريب، والتعليم والتطوير، والصحة، والجمعيات العليمة، وطلاب المنح وغير ذلك من جوانب الحياة التي تحتاج إلى إيرادات ثابتة للاستمرار في القيام بدورها.

٦) التوسع في إنشاء مراكز الأحياء، وأن تكون مراكز حضارية تلبي احتياجات أهل الحي الاجتماعية والثقافية، والتدريبية، والرياضية وغيرها من الاحتياجات.

٧) العمل على التنسيق بين الجهات المتخصصة في تخطيط المدن والمتخصصين في الدراسات الاجتماعية للاستفادة من التعدادات السكانية وبياناتها في الدراسات الاجتماعية وأخذها في الاعتبار في علميات تخطيط المدن.

٨) التركيز على إيجاد حلول لإسكان المواطنين، وخاصة الشباب المتزوجين، وتقديم الدعم لهم في هذا الجانب، ويمكن بناء مساكن على مساحات صغيرة متعدد الطوابق (دوبلكسس)، وتقديمه للشباب بأسعار التكلفة وبالتقسيط، والعمل على مراقبة أسعار الأراضي، ويمكن فرض رسوم سنوية على الأراضي لدفع ملاكها لبيعها وعدم الاحتفاظ بها لفترات طويلة، مما يحد من ارتفاع الأسعار، وذلك حسب الضوابط الشرعية.

ثانياً: في مجال الأسرة:

الأسرة أهم وحدة في بناء المجتمع، وهي خط الدفاع الأول ضد الانحرافات وفي مقدمتها المخدرات، ولهذا حظيت في اللقاء بنصيب وافر من المناقشات والمداولات، ومن أهم التوصيات المتعلقة بهذا الجانب ما يلي:

١) تأكيد الدعوة لإنشاء مجالس عليا للأسرة والطفولة في الدول الخليجية

التي لا توجد فيها تلك المجالس، تعمل على تعزيز دور الأسرة، وإعداد الاستراتيجيات، والبرامج والخطط التي تدعم الدور الحيوي والمهم لهذه المؤسسة الاجتماعية الأساسية.

٢) التأكيد على الدور الريادي للمرأة في الأسرة وأنها محور الارتكاز، ومربية الأجيال، وصانعة الرجال، ويجب ألا تطغى الأدوار الأخرى على هذا الدور المهم للمرأة.

٣) حياة الحواضر تضعف التفاعل والترابط الاجتماعي، ولهذا يجب ابتكار طرق جديدة لتقوية الروابط الأسرية، واللقاءات الاجتماعية، وتعتبر الدوريات الأسبوعية ونصف الشهرية، والشهرية واحدة من تلك الطرق الحديثة لمعالجة هذا القصور.

٤) يجب تصميم دورات علمية موجهة لتثقيف الأسر في الجوانب المختلفة، مثل التعامل مع المراهقين، والتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة، وعمليات التربية والتنشئة الاجتماعية، وتسهيل التحاق أفراد الأسرة بها.

٥) يجب الاستفادة من المواقع المتخصصة في القضايا الأسرية على الإنترنت، وتوجيه الباحثين والمتخصصين للمشاركة فيها، وإثرائها بما ينفع ويفيد الأسرة الخليجية في أداء واجباتها ومهماتها.

٦) توعية المجتمع بظاهرة العنف الأسري وآثارها المختلفة على الأفراد، وذلك من خلال الندوات والمحاضرات والنشرات في كافة وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة.

٧) التوسع في إنشاء وتفعيل مراكز التوجيه والإرشاد الأسري في المدن والمحافظات وتوفير الكوادر المهنية ذات التأهيل العلمي في التعامل مع حالات الموضوعات الأسرية، مثل حالات الطلاق، والعنف الأسري.

٨) إلحاق الشباب ذكوراً وإناثاً المقدمين على الزواج بدورات متخصصة في الأسرة والحياة الأسرية، وجعل ذلك شرطاً لإتمام العقد.

ثالثاً: قضايا الشباب:

الشباب هم عماد المجتمع، وحاملو لواء تطويره وتنميته، ويمثلون أكبر شريحة في الحواضر، وهم مستهدفون من عصابات الإجرام المختلفة، وفي مقدمتها عصابات المخدرات، ولذلك يوصي المشاركون بما يلي:

١) العمل على ابتكار وتطوير آليات جديدة لمواجهة مشكلة المخدرات في المجتمعات الخليجية من المنظور التخطيطي التكاملي، وأن يكون المحور الديني والأخلاقي أساساً لهذه النظرة التكاملية، فمسؤولية مكافحة المخدرات مسؤولية الجميع بدون استثناء، وليست فقط مسؤولية الأجهزة الأمنية.

٢) تشجيع وتعويد أبنائنا على استثمار أوقات الفراغ بما هو نافع على المستوى الفردي والمجتمعي، كالاشتراك في المشاريع الخيرية، والتطوعية المختلفة، والمشاركة في الدورات ذات الطابع الإنساني مثل (الإسعافات الأولية و دورات الدفاع المدني) والتوسع في البرامج والمنشآت التي يمكن أن يقضوا فيها أوقات فراغهم بما يفيدهم ويفيد وطنهم.

٣) إبراز القيادات الشابة الواعية التي تمثل القدوة الصالحة، وتسهم في تحمل المسئولية الاجتماعية، وتعمل على تعزيز قيمة الانتماء للمجتمع الواحد من خلال التنشئة الاجتماعية المتكاملة، والاستفادة من تجارب وأدوار الأجيال والقيادات السابقة في المحافظة على وحدة المجتمع وتماسكه.

٤) على وسائل الإعلام دور ريادي في توجيه الشباب، ويجب ألا يقف هذا الدور عند استعراض مخالفات الشباب وانحرافتهم فقط، ولكن يجب أن يقوم بإبراز

إنجازاتهم ومشاركتهم في المجتمع ولو كانت بسيطة انطلاقاً من مبدأ تعزيز قيمة العمل والانتماء الوطني والمحافظة على ممتلكاته.

٥) تعزيز قيمة الانتماء للوطن والبعد عن العصبية القبلية أو المناطقية من خلال ربط الشباب والناشئة بدينهم وبثقافتهم وبمجتمعهم عن طريق الحديث عن تاريخ الوطن، وحياة القيادات المتميزة داخله، وإنجازاتها، وبيان دور الأجيال السابقة في وحدة المجتمع وتماسكه.

٦) دعم جهود الباحثين والمتخصصين في مجال العلوم الاجتماعية والنفسية لإجراء المزيد من الدراسات والبحوث العلمية حيال مشكلات المراهقين وطرق التصدي لها؛ مما يسهم في احتواء مشكلاتهم وتحسين واقعهم.

٧) تدريس مادة في المرحلة المتوسطة بمسمى (المجتمع السعودي) توضح للجيل نشأة وتطور المجتمع السعودي، وأبرز عناصر ثقافته، وقيمه، لتحصينه ضد أخطار العولمة.

٨) تدريس مادة في المرحلة الثانوية بمسمى (قضايا اجتماعية معاصرة) توضح للشباب أهم القضايا الاجتماعية المعاصرة، وتأثيراتها على المجتمع، مثل المخدرات، وحوادث المرور، وتلوث البيئة، والمحافظة على المال العام، وغيرها من القضايا التي تساعد على تحصينهم ضد الانحرافات، وتؤهلهم لمواجهة الحياة ومتغيراتها المختلفة.

رابعاً: ذوي الاحتياجات الخاصة:

١) يجب إعطاء هذه الفئة اهتماماً خاصاً من حيث تطوير القوانين، وإجراء الدراسات والبحوث، وتصميم المنشآت العمرانية، وتقديم التسهيلات، وتوعية المجتمع بأهميتهم، وطرق التعامل معهم.

٢) دعم البحوث والدراسات التي تهتم بفئات ذوي الاحتياجات الخاصة،

واستحداث كراسي علمية في الجامعات الخليجية لدراسة قضاياهم والموضوعات المتعلقة بهم.

٣) ضرورة تثقيف أفراد الأسر التي فيها شخص أو أكثر من ذوي الاحتياجات الخاصة، وإلحاقهم بدورات متخصصة في المجالات التي يحتاجونها.

٤) إلحاق العاملين في المؤسسات التي تعنى بذوي الاحتياجات الخاصة بدورات بين فترة وأخرى، لتطوير أدائهم، ولمعرفة المستجدات في طرق وأساليب التعامل مع كل فئة.

٥) التوعية من خلال المدارس ووسائل الإعلام المختلفة بأنواع الإعاقات، وأسبابها، وكيفيّة الوقاية منها، والاستعانة بالنشرات المختلفة، والمحاضرات والندوات التي تعرّف بتلك الإعاقات وبكيفية التعامل مع أصحابها، وبضرورة دمجهم مع الأصحاء على اعتبار أنهم جزء من المجتمع لهم حقوق وعليهم واجبات في حدود قدراتهم.

٦) الاهتمام بمنتجاتهم المادية والفكرية، وعرضها على المجتمع، وتشجيع الآخرين على شرائها لإشعارهم بأهميتهم في المجتمع أولاً، ولتعويدهم الاعتماد على أنفسهم ثانيًا، وتهيئة مصدر رزق لهم للمستقبل لتأمين حاجاتهم وحاجات عائلاتهم.

خامساً: التسول:

التسول مظهر غير حضاري، ولهذا حاربه الإسلام، وأرشد إلى طرق تجنبه، ومعظم المتسولين في دول الخليج، وخاصة في المملكة العربية السعودية من الوافدين، وكثير منهم وصل إلى البلاد بطرق غير مشروعة، وبما أن هذه الظاهرة تسيء لسمعة البلاد، فقد أوصى الباحثون والمشاركون في اللقاء بما يلي:

١) أشارت نتائج البحوث أن من ابرز أسباب انتشار ظاهرة التسول تعاطف أفراد

المجتمع مع المتسولين، وبناءً عليه يجب القيام بحملات توعية من خلال أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، وكذلك من خلال الخطب في المساجد ومن خلال المدارس، بخطورة هذه الظاهرة وآثارها السلبية، وأن على كل فرد واجب في الحد منها ومن آثارها.

٢) كثير من المتسولين يستخدمون صكوكاً ووثائق لاستدرار عطف المواطنين، وقد أوصى الباحثون بضرورة دراسة تلك الصكوك والوثائق للتحقق من صحتها، ومعاقبة من يزورها، أو يستخدم وثائق ليست له، والطلب من الجهات التي تصدرها أن توقف ذلك إلا عند الضرورات القصوى.

٣) العمل على تحصين الحدود ومنع المتسللين الذين يشكلون خطراً على الأمن، ويعملون لجمع المال بطرق غير مشروعة، ومنها التسول.

٤) توجيه المواطنين الذين لديهم أموال لإنفاقها بأن يقدموها للجمعيات الخيرية، التي توصلها لمستحقيها بناء على دراسات، وعمليات تحر واستقصاء، والعمل على زيادة فعالية دور تلك الجمعيات وتمكينها من التوسع في برامجها والتنسيق بينها في تقديم الخدمات والبرامج لمنع التكرار والازدواجية.

٥) مراجعة اللوائح والسياسات والإجراءات الخاصة بظاهرة التسول، واستحداث عقوبات رادعة لمن يحترف التسول، ويأخذ أموال الناس بالباطل.

سادساً: أمن المجتمع:

أجمعت نتائج الدراسات الاجتماعية العالمية أن الجريمة أكثر انتشاراً في المراكز الحضرية منها في المناطق الريفية، لضعف التجانس بين أفراد وفئات المجتمع، وضعف الضبط الاجتماعي، وكثرة ضغوط الحياة، وغياب الأنظمة الاجتماعية الداعمة، وغير ذلك من العوامل، وقد أوصى الباحثون والمشاركون في اللقاء حول هذا الموضوع بما يلي:

١) يجب تبني نظرة الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية السعودي على أن كل مواطن هو رجل أمن، وعليه مسؤولية في هذا الجانب، ويجب إيصال هذه النظرة لكل مواطن، وتشجيعه للقيام بدوره في المحافظة على الأمن والاستقرار.

٢) ضرورة أن يواكب الزيادة في معدلات الجريمة زيادة مناسبة في أعداد العاملين في أجهزة الأمن المختلفة المعنية بمكافحة الجريمة.

٣) ضرورة تطوير مهارات، وكفاءات رجال الأمن، وتعريفهم بالتغيرات التي تحدث في المجتمع، والأساليب المستحدثة للجرائم، وأساليب مكافحتها.

٤) لوحظ أن مراعاة ما تطالب به منظمات (حقوق الإنسان) قد أثرت سلباً في تطبيق الأنظمة والقوانين على المجرمين، وأدت إلى التضحية بحقوق الأبرياء، وعليه يوصي المشاركون في اللقاء بالصرامة في تطبيق القوانين والأنظمة والحدود على كل من يرتكب جرماً، أو يهدد الأمن والاستقرار في المجتمع، وأن الحقوق التي تجب المحافظة عليها هي حقوق الأبرياء وضحايا الإجرام.

٥) وضع الضوابط والإجراءات النظامية الكفيلة بمنع التخلف، خاصة في الأماكن المقدسة، وبالأخص بعد أداء مناسك الحج أو العمرة.

٦) ضرورة تطبيق نظام البصمة في جميع دول الخليج العربية، والتنسيق بينها في مكافحة الجريمة، وإبعاد المجرمين، وعدم السماح بعودة من يثبت تورطه في مخالفات أمنية، أو يهدد أمن المجتمع واستقراره إلى أي دولة من دول الخليج.

سابعاً: توصيات عامة:

١) يجب على دول الخليج وضع استراتيجيات سكانية، ومراجعتها بصفة دورية، وتعديلها وفق الظروف والمتغيرات.

٢) العمل على تقوية علاقة الإنسان بسائر أفراد المجتمع، وخاصة زيادة البناء

المعرفي لدى أفراد المجتمع في أهمية الترابط بين الجيران، وذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة لما في ذلك من أهمية بالغة لأمن المجتمع على المستوى التكافلي بشتى أنواعه.

٣) تقديم الاستشارات الاجتماعية للمؤسسات الحكومية والخيرية فيما فيه تعزيز للقيم المراد نشرها بين أفراد المجتمع، والعمل على إيجاد برامج مميزه ومبتكره لتوعيه المجتمع، وتثقيفه وتنميته.

٤) ضرورة مضاعفه الجهود لتنمية المجتمعات القروية والريفية والصحراوية للحد من الهجرة للمدن، وذلك بهدف الاستفادة من المقومات البيئة التي تتوفر في تلك المجتمعات المختلفة.

٥) تشجيع واستحداث البرامج التي تشجع التقارب والتفاعل بين المجتمعات الخليجية، من منطلق وحدة العقيدة والثقافة والتاريخ، والأهداف والغايات المشتركة، ومحاربة كل ما يثير النعرات والعصبيات والفرقة.

٦) اقتراح أن يكون اللقاء السنوي للجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في العام القادم ١٤٣٢هـ – إن شاء الله – يحمل أحد العناوين التالية:

أ - مواجهة الكوارث والأزمات.

ب- الشباب الخليجي والتحديات المعاصرة.

جـ - قضايا البيئة في الدول الخليجية.

وفي يوم الاثنين ٢٦ من شهر جمادى الأولى ١٤٣١هـ الموافق ١٠ مايو ٢٠١٠م اختتم اللقاء السنوي للجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، الذي أقيم تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والمفتش العام، والرئيس الفخري للجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية.

كما رفع سعادة الأستاذ الدكتور عبد الرزاق بن حمود الزهراني رئيس مجلس إدارة الجمعية باسم أعضاء مجلس الإدارة وجميع منسوبي الجمعية، وجميع المشاركين في المؤتمر أسمى آيات الشكر والعرفان لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود على اهتمامه بالجامعات وتطوير التعليم العالي، ولصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والمفتش العام الرئيس الفخري للجمعية الذي كان لرعايته الكريمة لهذا المؤتمر أبلغ الأثر في نجاحه وتحقيق أهدافه، و لمعالي وزير التعليم العالي الأستاذ الدكتور خالد بن محمد العنقري الذي ناب عن الأمير سلطان في رعاية هذا اللقاء، كما وجهه الشكر لمعالي مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أ. د. سليمان بن عبدالله أبا الخيل على متابعته، واهتمامه، ودعمه لبرامج الجمعية، كما وجهه الشكر والتقدير لكل من شارك وأسهم في هذا اللقاء من الضيوف الكرام، ومن منسوبي الجامعة والباحثين، وجميع اللجان لاسيما اللجنة النسائية وكذلك طلاب وطالبات الدراسات العليا والمرحلة الجامعية في قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية على جهودهم في تنظيم اللقاء، والتسجيل، والمتابعة.